الحركة الشعبية
ⵓⵎⵓⵔⴰⵏ ⵓⵎⴰⵣⵉⵖ
Mouvement Populaire

الأصل الحركة
ومعاكم البديل...
ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏ ⵜⵉⵎⵣⵡⵔⵜ ⵓⵔ ⵜⵜⵓⵖⵓⵔ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏ ⵏⵏⵖ

البرنامج الانتخابي 2021

تحت شعار:

" الحركة الأصل ومعاكم البديل"

المناصفة المجالية للنهوض بالعالم القروي وتخفيف الفوارق المجالية

يعتبر الإنسان القروي في مجال البوادي والجبال والأرياف والقرى، أي ما يناهز 40% من ساكنة البلد، من أولويات اهتمامات الحركة الشعبية، نظرًا لما يمثله من قوة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية، بمثابة ثروة بشرية ومؤهلات وخيرات طبيعية، حيث أن كل مشكل في منظومته ينعكس حتما على استقرار التوازن بالمدن. ولا مستقبل لتنمية المغرب واستقراره مع استمرار تهميش المجال القروي كفرصة للاستثمار والإنسان القروي كفاعل اقتصادي. وقد لاحظنا كيف تمكن القرويون عبر نشاطهم الفلاحي من تأمين الغذاء لساكنة المملكة إبان جائحة كورونا.

وبناء عليه فبالرغم من مجهودات حثيثة في البنيات التحتية من طرق، كهرباء، ماء صالح للشرب، تأهيل المراكز، تعليم... إلا أن مؤشرات التنمية البشرية لا زالت شاهدة على استمرار الفوارق. ومازال عدد كبير من الدواوير يشكو من نقائص متعددة وخصاص كبير في الخدمات الاجتماعية الأساسية. كما يبقى الفقر ظاهرة لصيقة بالمواطن القروي (80% من فقراء المغرب) و أكثر من 50% من سكان الجبال يعانون من الجهل والأمية والقليل من يتوفر على تغطية اجتماعية. وفي هذا الباب ولكل هذه الأسباب سنظل كما كنا منذ تأسيس حزبنا مدافعين على مغرب مندمج ومتضامن.

كما يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالمغرب الذي يهتم بقطاعه الفلاحي ليضمن العيش الكريم لشعبه، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هو مغرب جدير بالاحترام، لأنه ينطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق الأمن الغذائي. ومن الواجب أن يحظى القطاع الفلاحي بأهمية كبيرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

الكل متفق بالإجماع، أحزاب وحكومات ومجتمع مدني، على ضرورة النهوض بالمجال القروي لذا ندعو الجميع ب:

وضع مخطط شمولي لتنمية الوسط القروي

- احداث ألية مؤسساتية في احداث وزارة قائمة الذات منتدبة لدى رئاسة الحكومة تعنى بالتنمية المجالية وبشؤون العالم القروي ولها صلاحيات واسعه تمكنها من سن استراتيجية خاصة، معززة بوكالة للمجال القروي والجبلي لتنزيله، مع جمع وتنسيق التدخلات القطاعية الموجهة للوسط القروي والمناطق الجبلية.
- تطوير إطار تشريعي لتأطير ودعم التنمية القروية وخلق مرصد للتنمية القروية ووضع ميكانزمات التتبع والتقييم
- تجميع الصناديق والحسابات المخصصة للوسط القروي والمناطق الجبلية في آلية مؤسساتية موحدة
- تحفيز المستثمرين على العمل في المجال القروي مع إعداد دراسات مسبقة ذات خيارات متعددة وذات جاذبية للاستثمار في العالم القروي وإعمال مبدئ التمييز الإيجابي للمناطق القروية والجبلية وضواحي المدن في توجيه الاستثمارات العمومية ورفع ميزانية الجماعات الترابية ب 20 بالمئة

تطوير سياسة فلاحية تضع الفلاح في صلبها

- الرفع من أداء القطاع الفلاحي من خلال إعطاء دينامية جديدة بمخططات عملية للنهوض بالفلاحة وتعزيز مكتسباتها وتصحيح وتقويم اختلالاتها
- تخصيص الدعم المباشر للفلاحين الصغار
- الدعم التقني والمادي للفلاحين وصيانة الأراضي الفلاحية من الزحف العمراني وحماية الغابات والمناطق الخضراء
- دعم منظومة الإنتاج الفلاحي وتثمين أنجع للموارد المجالية باعتبار العناصر السوسيوثقافية والمجالية
- دعم أكبر للفلاحة التضامنية والعائلية من اجل صمود العالم القروي
- إطلاق جيل جديد من مشاريع التجميع الفلاحي التي ستلعب دور المحاور الإقليمية والوطنية لتلقين التقنيات الجديدة للفلاحين
- خلق طبقة فلاحية متوسطة وتشجيع الفلاحة التضامنية على أساس خصوصيات المجال

تقليص الفوارق المجالية

- تفعيل صندوق التضامن بين الجهات وفق معايير الخصاص التنموي ومؤشرات التنمية البشرية مع الرفع من ميزانية الجماعات الترابية ب 20 بالمائة
- تخصيص منحة 1000درهم لكل أسرة معوزة على الأقل
- تعويض الحطب بغاز البوتان المدعم في المناطق الجبلية في موسم الشتاء وتخفيض فواتير الكهرباء ب 50بالمائة للأسر المتضررة بموجات البرد والصقيع
- تخفيض تكاليف وواجبات الربط بالكهرباء والماء الشروب بالوسط القروي
- تهييئ الظروف المواتية للحد من الهجرة القروية بتوفير مقومات الحياة الاجتماعية كالتعليم والمنشآت الصحية
- تأهيل الشباب في الوسط القروي وتبسيط ولوجه لقروض صغرى من أجل التشغيل الذاتي مع مواكبة المشاريع لإنجاحها وتشجيع خلق تعاونيات لفائدة الشباب لضمان استقراره وتثمين المنتوجات المحلية بالبوادي
- تعزيز السدود التلية من اجل محاربة الجفاف وتشجير المناطق البورية بالأشجار المثمرة والاعتناء بها لجعلها مصدر دخل للساكنة

سياسة هادفة للتهيئة والتعمير تمكن من تحقيق التنمية

سيعمل الحزب كعادته في وضع التوجيهات الملكية السامية من اولويته

بموازاة ذلك، يتعين إرساء أسس تعمير يقوم على مراعاة الهويات، والخصوصيات المحلية، ويسعى إلى بلورة مقاربات متجددة لإنتاج فضاءات متناسقة، أكثر إنتاجية واندماجية واستدامة، قادرة على مواجهة مختلف التحديات والرهانات.

كما ندعوكم إلى التفكير في اعتماد آليات جديدة ومبتكرة، لصياغة منظومة حضرية جديدة، تتوخى تمكين مواطنينا من مقومات العيش الجيد، بما يعنيه من سكن لائق يحفظ الكرامة الإنسانية، وبيئة نظيفة تنسجم وضرورات النمو الاقتصادي، وتخطيط عمراني ذكي يكون الإنسان منطلقه وغايته.

مقتطف من الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية، الذي افتتحت أشغاله يوم الخميس 21 دجنبر 2017 بالرباط

مواصلت تنزيل مضامين دستور 2011

- **المادة 31 تيسير استفادة المواطنات والمواطنين من الحق في الولوج إلى العلاج والحماية الاجتماعية والحصول على تعليم ذي جودة والشغل والسكن اللائق والعيش في بيئة سليمة وتحقيق تنمية مستدامة.**
- **المادة 137 مساهمة الجهات والجماعات الترابية في تفعيل السياسة العامة للدولة، وفي إعداد السياسات الترابية**
- **المادة 143 تتبوأ الجهة، تحت إشراف رئيس مجلسها، مكانة الصدارة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى، في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية، والتصاميم الجهوية لإعداد التراب، في نطاق احترام الاختصاصات الذاتية لهذه الجماعات الترابية.**
- **المادة 154 يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنات والمواطنين في الولوج إليها، والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.**

التعمير:

1) رؤية متجددة للتخطيط العمراني تروم خدمة التنمية تحسين مناخ الأعمال

- ❖ إصلاح منظومة التخطيط الحضري من أجل تبسيط المساطر، تقليص آجال إنجاز وثاق التعمير
- ❖ الانتقال من تعمير - التصاميم إلى تعمير -المشاريع
- ❖ إنجاح عملية الانتقال الرقمي للمجالات
- ❖ مواكبة تنمية الوسط القروي
- ❖ مراعاة الخصوصيات المحلية لمختلف المجالات الترابية
- ❖ اعتماد قواعد التحفيز والمرونة والملاءمة
- ❖ ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات

2) ضمان نمو متوازن ومندمج ومستدام للفضاءات

- إنجاز مشاريع مندمجة تستجيب لمختلف غايات الهدف 11 من أهداف التنمية للمستدامة كفيلة بتجويد إطار عيش الساكنة وتعزيز الولوج إلى الخدمات ومرافق القرب؛
- تطوير الوظائف الاقتصادية والثقافية للمجالات موضوع التدخل؛

- إبراز البعد الترابي لمشاريع سياسة المدينة عبر تنزيل مبادئ الجهوية المتقدمة وميثاق اللاتمركز الإداري.
- مقاربة أفقية تتوخى التقليص من مظاهر الهشاشة والاقصاء الاجتماعي والمجالي في الوسطين الحضري والقروي؛
- اعتماد منهجية جديدة للتعاقد تعتمد توسيع قاعدة الشراكة.

3) مقاربة جديدة من أجل تحسين الولوج للسكن وتحسين إطار العيش

- ✓ ملاءمة العرض والطلب
- ✓ وضع مخططات السكن الجهوية PRH كأداة تكميلية لوثائق التخطيط الحضري
- ✓ التعاقد الاستراتيجي مع الجهات ومع القطاع الخاص وتحديد آليات التنفيذ والتتبع على المستوى المحلي والمركزي
- ✓ إطلاق مشاريع مندمجة تحترم الخصوصيات المحلية وذات جودة
- ✓ مراجعة الترسانة القانونية للسكن
- ✓ الرفع من مهنية القطـاع ووضع معايير وضوابط مناسبة للرفع من الجودة
- ✓ مراجعة برنامج السكن الاجتماعي في صيغته الحالية قصد ملاءمته لمختلف المجالات الترابية
- ✓ الحسم في الإشكالات المرتبطة بالوعاء العقاري لأراضي الجموع والجماعات السلالية وتحصين المصالح المشروعة لذوي الحقوق
- ✓ تمكين الأسر المعوزة من تصاميم البناء ورخص البناء بالمجان وفق شركة بين الوكالات الحضرية والجماعات الترابية والسلطات العمومية المعنية

4) البرنامج الوطني المندمج لتنمية المراكز القروية الصاعدة

- لإقلاع التنموي للمراكز الصاعدة عبر التراب الوطني وتأهيلها وجعلها قيمة مضافة مباشرة لها ولاستقرار ساكنتها، في احترام تام لخصوصياتها الطبيعية والبيئية وانتمائها المجالي.

- استهداف المراكز الهشة
- توسيع قاعدة التعاقد لتضم المراكز والدواوبر

5) **رؤية مندمجة لتحسين ظروف السكن وإطار العيش للساكنة بالوسط القروي**

- الإقلاع التنموي للمراكز الصاعدة عبر التراب الوطني وتأهيلها وجعلها قيمة مضافة مباشرة لها ولاستقرار ساكنتها، في احترام تام لخصوصياتها الطبيعية والبيئية وانتمائها المجالي.
- استهداف المراكز الهشة
- توسيع قاعدة التعاقد لتضم المراكز والدواوير
- تسريع وثيرة القضاء على السكن غير اللائق ومعالجة المباني المهددة بالانهيار وفق مقاربة اجتماعية
- وضع برنامج خاص للسكن بالعالم القروي وملاءمته للخصوصيات المحلية ولمحدودية موارد الساكنة ومنح التصاميم ورخص البناء بالمجان بالعالم القروي والمناطق الجبلية وضواحي المدن التي تعاني من الهشاشة وبالخصوص السكن الاساسي

6) **وضع مقاربة جديدة بالمدن العتيقة والقصبات والمشاهد الطبيعية**

- تفعيل استراتيجية مندمجة للتدخل في القصور والقصبات في أفق سنة 2025
- التأطير التقني للتدخل في الأنسجة العتيقة
- تقليص الفوارق الاجتماعية والترابية
- تقوية قدرات الفاعلين المحليين للمساهمة في التثمين المستدام
- التعاقد لتقوية الاتقائية الشركاء من أجل مشاريع مندمجة في الأنسجة العتيقة

7) **التدابير المصاحبة**

- تعزيز الإطار القانوني في ميدان التعمير والإسكان وسياسة المدينة
- تعزيز مهنية القطاع والنهوض بالجودة والسلامة والاستدامة
- الارتقاء بالإطار المؤسساتي

❖ تعزيز التعاون والانفتاح على الشراكة الوطنية والدولية

8) **تسريع مسطرة المصادقة على النصوص القانونية**

مشاريع نصوص قانونية في طور المصادقة:

- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛
- مشروع مرسوم بتحديد المقصود بالإدارة المكلفة بإعداد نموذج دفتر الورش؛
- مشروع قانون رقم 29.18 يتعلق بتنظيم عمليات البناء؛
- مشروع قانون رقم 36.18 يتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري؛
- مشروع مرسوم رقم 2.17.318 يتعلق بشروط وكيفيات تقديم ضمانات إنهاء الأشغال أو ضمانات استرجاع الأقساط المؤداة في حالة عدم تنفيذ عقد البيع العقار في طور الإنجاز؛

مشروعا مرسومين يتعلقان بالمجلس الوطني للإسكان.

- مشروع قانون يتعلق بوثائق التعمير؛
- إعداد بتنسيق وتشاور مع وزارة الداخلية لمشروع قانون يتعلق بفتح مناطق جديدة للتعمير؛
- مشروع قرار مشترك تحدد بموجبه الوثائق والنماذج المتعلقة بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء؛
- مشروع قانون يتعلق بالسكن التضامني؛
- مشروع قانون يتعلق بالمدن الجديدة.

الارتقاء بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وضمان جودتها

تؤكد الأرضية السياسية لحزب الحركة الشعبية على أن التربية والتكوين والبحث العلمي من **مفاتيح العدالة الاجتماعية**. حيث تعتبر منظومة التربية والتكوين أساسا للتنمية الحقة والمستدامة والارتقاء بالفرد والمجتمع، ووعيا منا في الحركة الشعبية بأهمية هذه المنظومة فلقد كثفنا جهودنا خلال الولاية الحكومية المنصرمة من اجل الارتقاء بها ووضعها، مؤسساتيا، على سكة الإصلاح الحقيقي والمستدام عبر اصدار القانون الإطار 51.17 وكسب رهان تنزيل

مجموعة من الاوراش المهيكلة. وترصيدا لهذه المكتسبات سنعمل على البناء الفعال لمجتمع العلم والمعرفة وعلى تثمين تأهيل الرأس مال البشري وعلى الرفع من جودة التعليم من خلال تحسين المناهج والطرق البيداغوجية وتطوير التكوين الأساسي والمستمر للأطر الإدارية والتربوية ودمج التكنولوجيا الحديثة في جميع مراحل التعليم والتكوين مع إعطاء اهمية خاصة للرقمنة.

وإعمالا بمبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص فإننا سنجعل من تحسين جودة التلقين وولوج المعرفة حقا للجميع ولا سيما الفئات التي تحول الأسباب المجالية أو الاقتصادية أو الاجتماعية من متابعة الدراسة، مع تخويل الوسط القروي تمييزا إيجابيا، وذلك عبر تعزيز برامج الدعم الاجتماعي خصوصا برنامج تيسير مع العمل على الرفع من قيمة التعويضات المخصصة للفئات المستهدفة علاوة على توسيع قاعدة المستفيدين من النقل المدرسي والداخليات وخدمات الإطعام. حيث أبانت هذه البرامج عن دورها في الحد من الهدر المدرسي ولا سيما بالعالم القروي ولدى الفتاة القروية على وجه الخصوص.

كما تتطلع الحركة الشعبية الى تعزيز حكامه قطاع التربية والتكوين من خلال تنزيل مقتضيات القانون الإطار 51.17 الذي يعتبر ترجمة لمضامين الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 وذلك بتعبئة الطاقات البشرية والوسائل المادية وجعل المؤسسة التعليمية في صلب الاهتمام ومنحها استقلالية فعلية في التدبير من خلال مشروع المؤسسة.

بناء عليه فإننا سنركز على الأجرأة الفعلية ومواصلة **تنزيل مضامين القانون الإطار 17-51 وكسب رهان تنزيل مجموعة من الأوراش المهيكلة** وتوصيات النموذج التنموي الجديد، مع التركيز على المبادئ التالية:

تحقيق العدالة المجالية بتقليص الفوارق الاجتماعية والتربوية

الحد من الهدر والانقطاع المدرسي والتكويني والجامعي:

- **تخويل تمييز إيجابي للعالم القروي خصوصا الفتاة القروية:**
  - الرفع من حجم الاستثمار لسد الخصاص في الموارد البشرية والبنية التحتية
  - توسيع العرض المدرسي عبر:
    - تغطية جميع الجماعات القروية بالثانوية الإعدادية

- خلق مؤسسات مندمجة إعدادي تأهيلي على المستوى القروي لتمكين الفتاة القروية من مواصلة الدراسة
- توسيع شبكة المدارس الجماعاتية

- توفير مؤسسات جامعية بكل إقليم، وخلق جامعة بكل جهة
- توفير معهد للتكوين المهني بكل إقليم
- توسيع الطاقة الاستيعابية لجهاز التكوين المهني بالمناطق البعيدة والرفع من عدد المستفيدين
- إيلاء عناية خاصة لبرامج التكوين الموجهة لفائدة الشباب المنحدرين من الوسط القروي والشبه الحضري في المهن ذات الصلة كالسياحة الجبلية والفلاحة وتربية المواشي والصناعة التقليدية والحفاظ على المهن المهددة بالانقراض

♦ **الارتقاء ببرامج الدعم الاجتماعي:**

- الرفع من قيمة التعويضات المخصصة للفئات المستهدفة ببرنامج الدعم الاجتماعي تيسير من 60-140 درهم الى 100-200 درهم حسب المستوى الدراسي
- توسيع قاعدة المستفيدين من النقل المدرسي والداخليات وخدمات الإطعام
- رفع نسبة الاستفادة من الأحياء الجامعية مع إعطاء الأولوية للمنحدرين من الجهات التي لا تتوفر فيها المدارس والمعاهد العليا والجامعات
- تعميم المنحة على طلبة وتلاميذ الأقاليم التي تفتقر إلى مؤسسات التعليم لما بعد البكالوريا ومراجعة المرسوم المنظم للمنحة؛
- الرفع من المنح الجامعية للطلبة داخل الوطن ب:
  - 1000 درهم شهريا «لسلك الإجازة "
  - 1500 درهم شهريا " لسلك الماستر "
  - 2000 درهم شهريا "لسلك الدكتوراه "
- تعميم المنحة لسلكي الماستر والدكتوراه

تحقيق ولوج معمم للمدرسة المغربية بمفهومها الواسع:

- مواصلة تحقيق الزامية الولوج للمدرسة بالنسبة للفئات العمرية من 4 الى 16 سنة
- مواصلة تنزيل البرامج الوطنية للتعليم الأولي وللتربية الدامجة

- توسيع شبكة الفرصة الثانية من الجيل الجديد
- وضع برامج للشباب من أجل إعادة التأهيل عبر المسارات المهنية خصوصا لفائدة العاملين في القطاع غير المهيكل لتيسير شروط اندماجهم في القطاع المهيكل
- تأطير الأسعار والرسوم المعتمدة من طرف مؤسسات التعليم الخصوصي في إطار تعاقدي واضح
- تعزيز دور المؤسسات الخاصة للتعليم العالي كشريك للدولة في مجال التربية والتكوين بهدف تمكين المغرب من التموقع كمركز إقليمي للتعليم العالي والبحث العلمي خاصة في إفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط

ربح رهان الجودة

- تثمين برنامج التعليم الأولي ذي جودة ومواصلة تنفيذه
- العمل على ضمان اكتساب التعلمات والرفع من التحصيل الدراسي وبلوغ الكفايات المحددة للتلميذ في كل مستوى
- تبويء المنظومة التربوية مراتب متقدمة في التقويمات الدولية
- تحقيق جاذبية المدرسة والقضاء على الاكتظاظ والأقسام المشتركة أكثر من مستويين من أجل التمكن من تكفل سليم للجانب التربوي
- استكمال إحداث مسارات رياضة ودراسة بكل أقاليم المملكة
- تحسين المناهج والطرق البيداغوجية
- دمج التكنولوجيا الحديثة في جميع مراحل التعليم والتكوين مع إعطاء أهمية خاصة للرقمنة
- جعل المدرسة المغربية فضاء للتربية على المواطنة وبوابة للقيم النبيلة والتسامح والتعايش والسلام للحد من العنف وكل السلوكيات المشينة
- تسريع تنزيل المخطط العشري 2020-2030:
  - إدماج الأمازيغية في كل مستويات التدريس المدرسي
  - الرفع من عدد أساتذة اللغة الأمازيغية بالمؤسسات التعليمية
  - فتح مسلك للأمازيغية بالجامعة (الباشلور- الماستر) وإدماج اللغة الأمازيغية في التكوينات بكل الجامعات المغربية

- ملائمة التكوين الجامعي والبحث العلمي مع متطلبات سوق الشغل
- تعزيز الإصلاح البيداغوجي الجامعي:
  - ملائمة التكوين الجامعي مع متطلبات سوق الشغل
  - تعميم النظام البيداغوجي الجديد "الباكلوريوس"
  - اعتماد هندسة بيداغوجية جديدة لسلكي الماستر والدكتوراه ترمي إلى تكوين طالب متفتح أكثر تفاعلا في مساره وبمؤهلات وقابلية أكبر للاندماج في سوق الشغل
- مواكبة نموذج مدن المهن والكفاءات كنموذج مغربي في ميدان التكوين المهني
- جعل التكوين المهني اختصاصا مشتركا بين الدولة والجهة وتعزيز دور هذه الأخيرة في تطويره
- توسيع تجربة معاهد ومؤسسات التكوين ذات التدبير المفوض من أجل الاستعمال الأمثل لكل الوسائل والموارد
- تنويع التكوين في المسارات المهنية والرفع من عدد المستفيدين (المسار المهني الإعدادي والباكالوريا المهنية)
- دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاعات الاستراتيجية والواعدة ذات القيمة المضافة على مستوى توفير فرص الشغل
- التركيز على التكوين في مجال المقاولاتية لتشجيع المبادرة الخاصة
- وضع برامج للشباب من أجل إعادة التأهيل عبر المسارات المهنية خصوصا لفائدة العاملين في القطاع غير المهيكل لتيسير شروط اندماجهم في القطاع المهيكل
- رفع وثيرة توظيف الأساتذة والترافع من أجل التوظيف بالسلم 11 بالنسبة لأساتذة المؤسسات التعليمية
- تطوير التكوين الأساسي والمستمر للأطر الإدارية والتربوية
- العمل على تمكين الأساتذة بمختلف أسلاكهم من ولوج إطار خارج السلم
- التسريع بتنزيل الأنظمة الأساسية للقطاع المحفزة لجميع فئات المنظومة
- جعل القانون 17-60 المتعلق بالتكوين المستمر رافعة أساسية لخلق التنافسية المقاولاتية

تشجيع البحث العلمي والابتكار

- رفع التمويل من الناتج المحلي الإجمالي من 0.8 الى 1.5 بالمئة
- الرفع من منحة التميز من 3000 درهم الى 5000 درهم
- دعم البحث التطبيقي وملاءمته مع متطلبات سوق الشغل
- دعم وتمويل وهيكلة مؤسسات البحث العلمي بوضع آليات تعاضد الموارد بين مختلف مؤسسات التربية والتكوين بالجامعة

تنويع مصادر التمويل بالجامعات بواسطة عائدات الاختراعات والاكتشافات التي يتم تمريرها للشركات والمقاولات الحاضنة لها واستثمارها في دعم البحث العلمي بالمؤسسات التابعة للجامعة

الاستثمار في المنظومة الصحية

كانت الحركة الشعبية وما زالت تعتبر الصحة ركيزة من ركائز الانصاف في مجال الاستفادة من الخدمات العلاجية وتحث على إدماج المنظومة الصحية ضمن الاستراتيجية العامة للتنمية الاجتماعية. وجاء وباء كورونا ليكشف مدى هشاشة وأهمية المنظومة الصحية مما يجعل المدخل الأساسي لإصلاح المنظومة الصحية هو وجود إرادة سياسية حقيقية وتكريس فعلي لخصوصية قطاع الصحة باستحضار **مغرب الجهات** وما تتبعه من إصلاحات إدارية قانونية ومؤسساتية.

لدا نقترح الإجراءات التالية:

- الانخراط والتنزيل الصحيح لتعميم التغطية الصحية، الورش الذي أمر به صاحب الجلالة وباشرته الحكومة الحالية
- وضع آليات التنسيق بين القطاع العام والخاص لتحقيق التكامل واجتناب الاختلالات المزمنة والتي سطعت مع وباء كورونا
- تعزيز اتفاقيات شراكة مع المجالس المحلية والجهوية من أجل تحديد برامج تأهيل المستشفيات ووضع نظام خاص بالأدوية من أجل توفيرها بتكلفة أقل كمًا ونوعًا واستعمالها بشكلٍ عقلاني يراعي الإمكانات المتوفرة ولاسيما حالات الأمراض المزمنة وتشجيع استعمال الأدوية الجنسية.
- خلق جهاز جهوي مستقل القيادة يتكون من مديريات جهوية لوزارة الصحة في شكل وكالات جهوية تسيرها مجالس إدارية تنخرط فيها كل الفعاليات على المستوى الجهوي والمحلي
- إحداث مستشفيات جامعية في باقي الجهات

- تشجيع البحث العلمي والابتكار بهدف ترسيخ السيادة الصحية وتوفير حد أدنى من الادوية الأساسية واللقاحات وأمصال التشخيص المبتكرة والمصنعة محليًا.
- الاستثمار في رقمنة القطاع وتطوير الطب عن بعد والذي تفرضه الخصوصية المجالية
- استعمال مؤشر تحسين الولوج الى الخدمات الصحية «الحصول على الخدمة بدون تدخل من أي كان" إسوة بما هو معمول حاليا للاستفادة من التلقيح ضد كوفيد19
- الوقاية من المخاطر الصحية والامراض المزمنة الناجمة عن التلوث بالمواد المستعملة في الفلاحة والصناعة
- دعم وتشجيع جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالخدمات الصحية لحماية المستهلك
- الاهتمام بالموارد البشرية امر مهم وضروري وهنا نستعرض ما جاء في خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطاب العرش والذي وجه فيه عبارات الشكر والتقدير للعاملين في الصفوف الأمامية لمواجهة جائحة كوفيد19 وخص بالذكر الأطباء والممرضين. لذلك يجب الاهتمام بالموارد البشرية بالرفع من عدد الأطر المكونة لسد الخصاص المهول وتحفيزها وتوزيعها بشكل عادل على جميع التراب الوطني
- تصميم أنظمة الحوافز بالتركيز على مكافأة الأداء المتميز والنتائج الإيجابية سواء كان فرديا او جماعيا مع توجيه المهنيين الى التكوين في التكنولوجيات الملائمة
- عقلنة تدبير الموارد البشرية مع مراعاة الخصاص الهيكلي القائم في المناطق النائية وتحفيز العاملين في القطاع لتشجيع إعادة الانتشار مع إجبارية التكوين المستمر للشغيلة الصحية ودعم خيار التوظيف بشراكة مع الجهات
- الرفع التدريجي من الميزانية المخصصة لوزارة الصحة والتي لا تفوق حاليا 6% من الميزانية العامة (بينما توصي المنضمة العالمية للصحية ب 12%)
- تدبير عقلاني للوجستيك والمرافق الحساسة كالمركبات الجراحية والمختبرات البيولوجية ومراكز الاشعة
- صيانة المعدات والأجهزة البيو طبية مع احداث مسالك تكوين اطر خاصة بالصيانة
- مراقبة جودة المستلزمات الطبية وتوسيع دائرة التعويض في التغطية الصحية ضمانا للحق في الصحة والعلاج للجميع
- استرجاع الثقة والتصالح بين المنظومة الصحية والساكنة

النهوض بحقوق المرأة المغربية والأسرة من الأولويات

تعتبر الحركة الشعبية قضايا المرأة من الاولويات المجتمعية وتجعلها في صلب السياسات العمومية، لتعزيز دورها في تطوير العمل السياسي والاقتصادي والثقافي ولتحقيق التنمية البشرية الحقة والجادة. لذلك نؤكد على:

- ضرورة تنزيل بنود الدستور تحقيقًا للمساواة بين الجنسين ومكافحة كل اشكال التمييز،
- دعم الإجراءات والتدابير للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للنساء خاصة في المجال القروي مع اعتماد التمييز الإيجابي لفائدتهن
- اعتماد مقاربة النوع في بلورة السياسات العمومية وإعداد المخططات التنموية والجهوية
- العمل على صيانة حقوق المرأة العاملة في المهجر وخاصة النساء العاملات في الحقول الفلاحية
- تجويد وتطوير النهوض بالأسرة يستجيب للمرجعية الدستورية والاتفاقيات الدولية المبرمة في إطار استقرار وحماية وحدة الأسرة تستجيب لتطلعات المجتمع
- سن تدابير عملية من أجل تحقيق الاستقلال المالي للمرأة المغربية لتخويلها الكرامة والحرية التي تستحقها
- نشر وتوسيع وحدات الاسعاف الاجتماعي المتنقل من أجل تتبع حالات الأطفال ضحايا العنف والمتشردين ومحاربة التسول
- رعاية المسنين وضمان العيش الكريم للمعوزين وتمكينهم من الخدمات الصحية والاجتماعية
- الدعم الفعلي للأسر المشتملة على أشخاص في وضعية إعاقة ماديا ومعنويا بكل ما تتيحه القوانين ذات الصلة
- التنزيل المحكم لقانون حماية وصيانة حقوق العاملات في البيوت
- صيانة حقوق المرأة المطلقة والأبناء
- تحقيق العيش الكريم لليتامى والتكفل بهم

الحد من الفوارق الاجتماعية

أبانت جائحة كورونا بوضوح انهيار الفئات الهشة أمامها وعدم قدرتها على التصدي لها. لقد تعمقت هذه الفوارق على عدة جوانب، شاهدنا الوقع على الدخل لدى الفئات الهشة وبالأخص العاملة في القطاع الغير المهيكل، وكذا الصعوبات التي واجهها عدد كبير من المتعلمين في مسايرة التعليم والتكوين عن بعد نظرا

لمحدودية أو انعدام ربطهم بشبكة الانترنيت. بالرغم ان الدولة قامت بعمل جبار للتخفيف من تداعيات الجائحة إلا ان ضبط المحتاجين إلى المساعدات كانت أسهل في القطاعات المهيكلة والمأجورين المسجلين في صناديق الضمان الاجتماعي. ولكن في غياب دخول السجل الاجتماعي الموحد حيز التطبيق بقي عدد مهم من المحتاجين خارج المستهدفين.

لهذه الأسباب وغيرها فإننا في حزب الحركة الشعبية:

- العمل على تسريع وثيرة تعميم الورش الملكي المتعلق بالتغطية الاجتماعية لجميع المواطنين في أفق 2025 ولتشمل كل الفئات غير المنضوية تحت تنظيمات مهنية، وبالأخص العاملين في الانشطة الفلاحية والقروية وكل العاملين أنشطة الاقتصاد الموازي
- العمل على تكريس المكتسبات التي عرفتها الأنشطة الفلاحية والتي ستبقى المحرك المحوري الأساسي في الإنتاج والاقتصاد في البادية المغربية.
- تشجيع النهوض بأنشطة موازية لها أهميتها كمذرة للدخل وخلق الشغل مثل الانشطة الغابوية والسياحة الجبلية والايكولوجية والصناعة التقليدية والمنتوجات المجالية....
- الدفاع على اصلاح وتطوير منظومة الأراضي السلالية وتمكين ذوي الحقوق من حسن استغلالها
- نعمل على تنزيل مبدأ العدالة المجالية وما يقتضي من توفير مؤسسات الخدمات الاجتماعية ومن الاطر الكافية بالمناطق النائية
- الرفع من ميزانيات المجالس الترابية لتحسين جودة الخدمات وتحفيز الموارد البشرية
- تشجيع الاستثمار في التراث اللامادي، خاصة التراث الثقافي المحلي مع تسخيره ورد الاعتبار له وادماجه لأغراض ثقافية وسياحية ومجالية
- تطوير وتمديد البرنامج الوطني لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وتوسيع اختصاصاته لدعم المشاريع المذرة للدخل والاقتصاد الاجتماعي

تثمين الهوية الأمازيغي وتسريع وثيرة ترسيمها

كما هو معهود في الحركة الشعبية على مدى مسارها منذ التأسيس سيظل حزبنا مدافعا عن الامازيغية كمكون اساسي في الهوية الوطنية الموحدة بتنوعها وكدعامة جوهري في بناء الشخصية المغربية لذلك نؤكد مجددا وندعو إلى:

- تنزيل مقتضيات الدستور المغربي 2011 المتعلقة بالأمازيغية

- إصدار النصوص التنظيمية لضمان إدماج الأمازيغية لغة وثقافة في مختلف مناحي الحياة
- مراجعة وملاءمة مختلف التشريعات الصادرة التي تخالف أحكام الدستور ذات الصلة بترسيم الامازيغية
- إدماج الأمازيغية في مختلف المؤسسات ومعاهد التكوين
- خلق مختبرات للبحث متخصصة في التراث الامازيغي مع تقديم تشجيعات للباحثين في هذا المجال
- تفعيل المخططات القطاعية لترسيم الأمازيغية وإحداث لجنة وطنية مستقلة لتتبع مسار تنزيلها مكونة من القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والاحزاب السياسية الممثلة بالبرلمان وجمعيات المجتمع المدني المختصة
- سد الخصاص المهول في أساتذة الأمازيغية في جميع المستويات الدراسية عبر التوظيف الجهوي
- تخصيص اعتمادات مالية مهمة في قوانين المالية في إطار حساب خصوصي لدى رئيس الحكومة وبلورة سياسات عمومية تضع الهوية في صلب النموذج التنموي.
- اعتماد اللغة الأمازيغية لمحو الأمية وإطلاق قوافل جهوية لتعليم تفيناغ عبر برنامج مشترك بين القطاعات الحكومية المعنية وبشراكة مع مكونات المجتمع المدني الأمازيغي المختص

التراث الثقافي رافعة للتنمية

نؤمن في حزب الحركة الشعبية ان الثقافة تعد من أحد أسس التنمية البشرية المستدامة حيث تساهم في تنمية الإنسان وجدانيا ومعرفيا، وتساهم بصفة عامة في تنشئة المجتمع. وتماشيا مع مخرجات تقرير النموذج التنموي الجديد حيث تمت المطالبة بتثمين ومضاعفة الفضاءات المخصصة للتعبير الثقافي والفني والبنيات التحتية والأنشطة الرياضية، فإننا نعتبر الثقافة متاحة للجميع وليست مصدرا لتنمية قدرات الفرد فحسب ، بل أيضا شرطا ضروريا لبناء

مجتمع ديمقراطي وعيش مشترك متناغم يتناسب مع ثراء المغرب وتنوعه الثقافي وأن الثقافة قطاعا مهما لخلق فرص الشغل والثروة. فانسجاما مع مبادئه وارضيته السياسية سيواصل حزب الحركة الشعبية بمرجعيته المغربية تعبة وصيانة وتطوير التنوع الثقافي واللغوي الغني بمختلف روافد الشخصية المغربية بإعداد استراتيجية وطنية تعتمد أساسا على:

- ❖ إدماج البعد الثقافي للإشعاع والترويج في الاقتصاد الوطني والمحلي ودعم الصناعات الثقافية
- ❖ تفعيل قانون حقوق المؤلفين والمبدعين

- ❖تشجيع الإبداع الفني والأدبي عند الشباب
- ❖إعطاء أهمية خاصة للتراث الشعبي
- ❖دمج قوي للثقافة في بيئة المنظومة التربوية
- ❖اعداد استراتيجية وطنية في المجال الثقافي باعتبارها دعامة حقيقية للتنمية المستدامة "مخطط مغرب الثقافات"
- ❖تفعيل وتعميم بطاقة الفنان لضمان حماية حقوقه الفردية والجماعية
- ❖تشجيع السياحة الثقافية في المغرب عبر ترميم الموروث المعماري المغربي وكدلك تشجيع تدوين الموروث الشفاهي

الاقتصاد والحكامة الجيدة أساس ناجع لبناء دولة الحق والقانون وتحقيق النمو الاقتصادي

الحكامة الجيدة مؤشر حقيقي لإرساء قيم الديموقراطية وتنظيم المرفق العمومي على أساس المساواة والإنصاف وأداء خدمات ذات جودة، وشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة. ظلت الحركة الشعبية تنادي بالجهوية الموسعة وتعتبرها من الوسائل الأساسية لتسيير ناجح وأقرب للمواطنين. وتنزيل الجهوية مرهون بكفاءات مختصة ومؤهلة قادرة على وضع وتنزيل برامج تنموية واستراتيجيات قطاعية حسب خصوصيات كل جهة. كي يتم الإسراع في تنزيل هذا المقتضي الدستوري يلزم:

- التسريع بميثاق تفعيل ممارسات الجهة لاختصاصاتها
- خلق شراكات بين الجهات والقطاع الخاص عبر مراجعة القوانين ذات الصلة
- الولوج إلى مصادر التمويل الموجودة والممكنة
- وضع الرقابة الداخلية للجهة وتعزيز الرقابة الخارجية
- اعفاء تدريجي من الضريبة على الدخل بالنسبة اللذين لا يتجاوز تقاعدهم الصافي 15 ألف درهم في أفق إلغائها
- توسيع التعويض عن فقدان الشغل،
- تعويض جزافي لمدة 24 شهر للمتخرجين الباحثين عن الشغل
- توسيع الوعاء الضريبي مع تخفيض النسب واعتماد التمييز المجالي الايجابي في صياغة منظومة ضريبية منصفة وعادلة.
- التخفيض من المساهمة الموحدة
- ضخ سيولة في الاقتصاد عن طريق اكتتاب سندات

- ضرورة دراسة إمكانيات توفير قروض بأدنى فائدة سواء للمقاولات أو الأشخاص الذاتيين ولو لفترة زمنية محددة لتحريك الاقتصاد
- مراجعة الأجور الصغرى والزيادة فيها بالشكل الذي يساهم في دفع بالاقتصاد
- الاهتمام بقطاع الاقتصاد التضامني، كالتعاونيات وغيرها، وتفعيل *الإطار القانوني له مع الدعم الكبير لهذا القطاع*
- ضرورة توجيه الوحدات الصناعية الصغرى الى الاستثمار في المجال القروي والجبلي على أساس *خصوصيات كل* جهة
- اعادة النظر في أجرة الاطباء والممرضين تفاديا *للهجرة* التي يعرفها هذا القطاع والتي تكلف الدولة ميزانية كبيرة من جراء تكوينهم دون الاستفادة من خدماتهم
- *التحلي الدائم باليقظة وبالنظرة الاستباقية، بدليل ان هذا المنظور كان ناجعا في الجانب الاقتصادي من خلال خط السيولة والوقاية المبرم مع صندوق النقد الدولي منذ سنة. 2012، وكذا النظرة الاستباقية للمخططات الفلاحية التي بفضلها حقق المغرب اكتفاءه الذاتي*
- مأسسة صندوق تدبير الجائحة وضمان استدامته عبر تحويله الى صندوق وطني للدعم الاجتماعي، ودمج مختلف البرامج الاجتماعية فيه، والعمل على تنويع مصادر تمويله،
- *ضرورة التسريع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد بصفة استعجالية، لأننا في الوضعية الحالية في أمس الحاجة اليه للتمكن من استهداف بصورة مباشرة الفئات الهشة،*
- حث الأبناك المغربية على المواطنة مع ضرورة انخراطها التام في المبادرات التي تقدمها الدولة من اجل *الشباب لتمكينهم من انشاء مقاولات ومواكبتهم لضمان نجاحهم. وتسهيل القروض بفوائد مقبولة*
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنقاذ القطاعات كالسياحة والصادرات والنسيج والجلد وعائدات العمال المغاربة بالخارج للحفاظ على مناصب الشغل، والتفكير في البدائل، كالتركيز على الصناعات الوطنية، ومراجعة كل الاتفاقيات التي أثرت سلبا على صناعاتنا، وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص. -
- المواكبة المستمرة للمقاولة *ومنحها حق الافضلية بنسبة 30 في المائة، ولاسيما المقاولة الصغيرة والمتوسطة، مؤكدين على ضرورة لعب الأبناك ومؤسسات التأمين لدورهما في إنعاش الاقتصاد الوطني*

- حذف الصناديق والحسابات الخصوصية التي انتهت مهمتها او التي ابانت عن محدوديتها ودمج بعض الصناديق مع بعضها على اساس الاختصاص،
- العمل على هيكلة القطاع غير المنظم بفضل تعميم التغطية الاجتماعية والصحية، وعبر إجراءات تحفيزية

التصدي لمعضلة البطالة وتشغيل الشباب

إثر تداعيات أزمة كورونا قفز معدل البطالة من 9,2% الى 11,9%وتفاقم كثيرا لدى الشباب بنسبة 31,2% . وكما يعلم الجميع فإن هذه الاشكالية تعتبر هيكلية وزاد الوباء في تفاقمها. ولم يستطع الاقتصاد الوطني ان يتمكن من امتصاص البطالة اذ لا يتعدى نموه وثيرة 4% (3,1% سنة 2018، و ٪ 2,5 سنة 2019) و هذا النمو تراجع بنسبة 7% جراء الوباء و من المنتظر ان يكون له انعكاسات جد سلبية على سوق الشغل.

وتوجهنا في هذا الباب هو الدفاع عن بيئة اقتصادية عصرية محفزة لمزيد من الاستثمار وقادرة على اعطاء دينامية جديدة واستقطاب رؤوس الأموال على اساس قواعد ليبرالية شفافة تسمح بالابتكار وتفجير الطاقات الفردية. بالموازاة مع سياسة عمومية اجتماعية للتقليل من الوقع الحاد لهذا النمط الاقتصادي، وسن موازنة بين الحرية والمساواة عبر منظومة جبائيه عادلة. تعتمد آليات التحفيز الجبائية والعقارية والطاقية التي ستمكن من إبراز طبقة متوسطة عريضة تلعب دورا أساسيا كرافعة للنمو الاقتصادي ومحرك في إنعاش الاقتصاد، زيادة على دورها في استقرار التوازن الاجتماعي.

وحيث أن الأنشطة الاقتصادية مرتكزة في أقطاب محدودة جغرافيا ولا يتم الاستفادة الكاملة منها بالنسبة لكافة ربوع بلادنا التي تزخر بمؤهلات كبيرة، يجب تمكين باقي الجهات من تفجير طاقاتها شريطة مدها، في إطار التضامن الجهوي، بالتجهيزات الأساسية والموارد البشرية اللازمة وسياسة جبائيه محفزة.

وبالتالي يجب:

- ❖ تعزيز إدماج الشباب في مسلسل اتخاذ القرار، مع الأخذ بعين الاعتبار انشغالاتهم، خصوصا الشغل، والتعليم والصحة والتكافؤ في الولوج الى الخدمات العمومية
- ❖ تعزيز وتقنين التوظيف الجهوي العمومي ليشمل كافة القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية واحاطته بكافة الضمانات القانونية الكفيلة بتوفير الاستقرار المهني

والاجتماعي والمادي، والمبادرة إلى تأصيله عبر مراجعة شاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

- ❖ العمل على استدامة المناصب المالية العمومية التي يتم إلغاؤها بعد التقاعد لخلق وظائف جديدة للشباب.
- ❖ احداث برامج للتشغيل الذاتي لفائدة الشباب في العالم القروي وتقوية الطبقة المتوسطة
- ❖ خلق برامج تكوين لتأهيل الشباب الحاصلين على الشهادات، وتقوية القابلية للتشغيل من خلال دعم ومصاحبة مبادرات الشباب؛
- ❖ احداث فضاءات رقمية في العام القروي، لتشجيع الشباب كي يطور أنشطة للعمل عن بعد
- ❖ تفعيل الهيئة وطنية للشباب والمجتمع المدني مكلفة بالتنسيق بين القطاعات في قضايا الشباب، وتتوفر على سياسة شبابية أفقية وفعالة
- ❖ تنمية كفاءات الشباب مدى الحياة، بتوفير الوسائل الضرورية في إطار شراكة بين القطاع الخاص والعام
- ❖ تشجيع الابتكار والذكاء والأداء ودعم التفوق والابداع الثقافي والفني والرياضي لدى الشباب
- ❖ تمكين المهنيين وبالأخص الشباب من التكنولوجيات المتقدمة لمسايرة المهن الجديدة والمستقبلية التي تتطلب مهارات عالية ومتطورة.
- ❖ إعطاء الاولوية للأشغال الكبرى التي تخلق فرص عمل كالتشجير لمحاربة التصحر، وخلق محاور جديدة للسكك الحديدية مراكش-اكدير وجدة-الراشدية نفق تشيكا....
- ❖ استهداف القطاعات الانتاجية الأكثر استقطابًا لليد العاملة الشابة كالفلاحة والصناعات الغذائية والكيماوية والإلكترونية والطاقات المتجددة والسياحة...
- ❖ تشجيع التشغيل الذاتي وخلق مقاولات الشباب بالتكوين المناسب وتبسيط المساطر وتمويل محفز ومساعد لولوج منتوجاتهم السوق المحلية والدولية
- ❖ التنزيل الفعلي لقانون العمال المنزليين
- ❖ إخراج بطاقة الشباب لتخويل هذه الفئة الصلاحيات اللازمة للاستفادة من الخدمات الاجتماعية والثقافية
- ❖ تطوير برامج إعلامية مكثفة للتعبئة والتحسيس حول قضايا الشباب

التمكن من التكنولوجيات الحديثة كرافعة لتنمية متجددة

إن أهمية الثورة الرقمية صارت اليوم من البديهيات والمسلمات، وفوائدها كثيرة ومتعددة وعليه فإن حزب الحركة الشعبية يعمل على:

- ✓ تسهيل الوصول إلى المعلومات وتحسين تواصل الفاعلين المسؤولين أمام الرأي العام،
- ✓ الاندماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال تسهيل تجويد الإجراءات الإدارية وتبسيطها عبر مختلف وسائل التواصل،
- ✓ إحداث تغيير جذري في الوصول إلى الخدمات العامة وجودتها، خاصة في المناطق النائية والهامشية،
- ✓ ربح رهانات العولمة بجميع تجلياتها وأشكالها الثقافية والاقتصادية والعلمية.
- ✓ السهر على تنزيل توصيات تقرير لجنه التنمية المستدامة
- ✓ تعزيز الثقة بين المواطن والدولة والمقاولات وجميع مكونات المجتمع، من خلال المساعدة على إقامة علاقات شراكة وشفافة لخدمة التنمية الشاملة،
- ✓ توفير وتعميم البنى التحتية الكافية لتعميم الاتصالات والأنترنت من أجل العمل على تقليل الفجوة الرقمية.
- ✓ العمل على وضع سجل إلكتروني وطني لجميع المغاربة وألا يتم الاقتصار على السجل الاجتماعي الوطني
- ✓ العمل على تسريع استكمال الإطار القانوني الخاص بالأمن السيبراني والملكية الفكرية والاعتراف القانوني بالتفاعلات الرقمية والقيمة القانونية للوثائق الرقمية، من خلال التوقيعات الإلكترونية وذلك بشكل يسمح بضمانات لحماية البيانات الشخصية.
- ✓ توسيع مجال استعمال المنصات الرقمية وتبسيطها لتشمل جميع الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات وغيرها
- ✓ العمل على وضع برنامج التطبيب عن بعد télémédecine خاصة في العالم القروي
- ✓ تطوير وتقنين التجارة الإلكترونية بشكل يسمح بفرض ضرائب توفر مداخيل كبرى للدولة لا تستفيد منها في الوقت الحالي رغم الانتشار المتزايد لهذا الشكل من التجارة في المغرب خلال السنوات الماضية

- ✓ توفير خدمات إدارية إلكترونية طيلة 24 ساعة وعلى مدى 7 أيام في الأسبوع. بحيث يسمح ذلك بتقديم مساعدات أو توضيحات، عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني، مما يمكن من الاستفادة من تلك الخدمات بشكل دائم وناجع وبدون توقف.
- ✓ ضرورة توفير مكون رقمي في جميع مشاريع التنمية في البلاد مع دعم وتشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات والبيانات الضخمة والطائرات المسيرة وغيرها... في جميع القطاعات.
- ✓ العمل على الرقمنة التامة لجميع الصفقات العمومية من خلال تعديل القانون من أجل إلزام المقاولات المشاركة في طلبات العروض تقديم ترشيحاتهم وملفاتهم كاملة على شكل إلكتروني كامل، وليس ورقي وذلك بهدف تعزيز الشفافية وقواعد المنافسة

تقوية العلاقات الخارجية والتعاون الدولي

الانخراط الفعال في الدينامية الجديدة للدبلوماسية الرسمية والموازية وبالخصوص السياسة الافريقية التي يقودها صاحب الجلالة بصفة مباشرة. والمزيد من اليقظة للدفاع عن قضيتنا الوطنية وتحصين واستكمال وحدتنا الترابية الراسخة برباط البيعة والتاريخ والشرعية القانونية، مع اللجوء إلى الوسائل المتاحة لاسترجاع سبتة ومليلة والجزر الجعفرية. كما نؤكد على مواقفنا الثابتة والدائمة لإحلال السلام في الشرق الأوسط وكل بقاع العالم في احترام لسيادة الدول ووحدتها الترابية وذلك بالعمل على:

- ❖ إعادة النظر في المقاربة القانونية والسياسية والاجتماعية للتعامل مع مغاربة العالم ومعالجة مشاكلهم وحقوقهم ومعاناتهم سواء في بلدان إقامتهم او في المغرب.
- ❖ معالجة قضايا وشاكل مغاربة العالم وضمان حقوقهم والحد من معاناتهم وتعزيز مشاركتهم السياسية والانتخابية خاصة في المؤسسة التشريعية.
- ❖ مراجعة هيكلة ودور وفعالية المؤسسات الوطنية المهتمة بموضوع الجالية المغربية من أجل دمقرطة وتعزيز تمثيليتها ودمج كفاءات جديدة من أبناء مغاربة العالم.
- ❖ تنظيم ودعم تنظيمات وهيئات المجتمع المدني والناشطين الجمعويين المهتمين بقضايا مغاربة العالم في إطار شراكات مع الدولة والجماعات الترابية

- الاعتناء بالبنية التحتية والموارد البشرية للقنصليات والإدارات المغربية ببلدان إقامة الجالية المغربية من خلال تأهيل وتكوين الطاقم القنصلي وتشغيل أبناء الجيل الثاني والثالث في السفارات والقنصليات المغربية.
- تعزيز ارتباط الجالية المغربية بهويتها الاصلية وتقوية انتماءها الوطني عبر إدماج الجيلين الثالث والرابع في المنظومة التربوية والثقافية المغربية وحمايتها من مخاطر التطرف
- تشغيل أبناء الجيل الثاني والثالث في السفارات والقنصليات المغربية وتمكين الكفاءات من مغاربة العالم من تحمل المسؤوليات في المناصب العليا بالادرات والمؤسسات العمومية داخل الوطن.
- تعزيز الارتباط بالهوية المغربية لدى الجالية بتنوع مكوناتها وروافدها وتسطير برامج تعليمية وإعلامية في هذا الاتجاه.

التنمية المستدامة رهينة بالحفاظ على الموروث البيئي والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية

يرتبط هذا التوجه بتقوية قدرات الجماعات الترابية في المجالات البيئية وتدبير النفايات وتفعيل مقتضيات القانون الإطار للبيئة والتنمية المستدامة وتوفير الكفاءات والخبرات في حماية الموارد الطبيعية من انجراف التربة والتصحر وندرة المياه وحماية وتنمية المجال الغابوي. كل هذا يتطلب:

- تعزيز إدماج البعد البيئي في التخطيط والتدبير الجهوي والمحلي ببرامج خاصة بحماية البيئة
- إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بالطاقات المتجددة وبقانون النجاعة الطاقية
- وضع خارطة الطريق للنجاعة الطاقية
- تطوير البحث العلمي والتقني في الطاقة التقليدية والمتجددة لمواكبة المشروع الشمسي والرياحي المغربي المندمج
- وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لتنمية استعمال الغاز الطبيعي لجعله اختيارا استراتيجيا واقتصاديا

الإجراءات المتعلقة بالأشخاص في وضعية إعاقة

- العمل على إذكاء الوعي حول موضوع الإعاقة.
- تحديد تعويضات للأطفال في وضعية اعاقة، يجب ان ينطلق بالنظر الى كلفة الإعاقة.
- الحق في الحصول على المعلومة المتعلقة بالحماية الاجتماعية الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة.
- القيام بإنجاز دراسة حول التكلفة الاقتصادية للإعاقة.
- عدم اعتبار نظام راميد شرط حصري للولوج الى الخدمات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة،
- وضع تدابير التمييز الايجابي للأمهات المتكفلات بالأطفال في وضعية اعاقة بالنسبة للعاملات بتخفيض ساعات العمل دون مساس بالأجر مع تعويض الامهات الغير عاملات
- تكفل الدولة بجميع احتياجات الاشخاص في وضعية اعاقة واسرهم مع مراعاة نوع الإعاقة.
- تخفيض سن التقاعد للأشخاص في وضعية إعاقة.
- اعادة النظر في الوصاية القانونية للأشخاص في وضعية اعاقة بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهم.
- اعادة النظر في صرف رواتب التقاعد للأمهات المتوفيات المتكفلات بأشخاص في وضعية إعاقة وذلك بالإبقاء على التقاعد الكامل مائة بالمئة دون أي نقصن بعد وفات الاب.
- تنزيل برامج لتعزيز القدرة الشرائية للأسر المتكفلة بأشخاص في وضعية إعاقة.
- توحيد خدمات الصناديق التي تقدم خدمات للأشخاص في وضعية إعاقة.
- فتح نقاش موسع حول الحماية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة
- الترافع من اجل مصادقة المغرب على الاتفاقية الدولية 158.
- ضمان الحق في التعليم
- خلق مجموعة من المراكز لتدريب المرافقين وتدريب الحيوانات الاليفة لتسهيل تحرك الأشخاص في وضعية إعاقة.